

اللجنة البيئية أوصت بعدم استخدام هذه المواقع لأي أغراض من الحفر والدفن

# 7 ملايين متر مربع لمواقع ردم النفايات في الجهراء وعلى الدائري السابع

لضمان الحيادية والمساواة في عمليات التأهيل والتصنيف وعدم الانتقائية أو الاستثناء أو تفضيل جهة على أخرى؟ هل حدود عدم رقابة المجلس البلدي على الجهاز التنفيذي تكون مقصورة على الأحكام الخاصة بالمرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية والمرسوم الصادر في 1979/4/4 في شأن نظام الخدمة المدنية؟ أم أن الأمر يتعدى بقانون البلدية؟ وإن كان الأمر يتعدى قانوني الخدمة المدنية فما الفائدة والحكمة من النص على اختصاص المجلس البلدي وفقاً لما ورد بالبند 1 من المادة 12 من القانون 2005/5 وديباجة تلك المادة؟ كما أن ذلك يتناقض مع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم 5 لسنة 2005 أن الاختصاص المقرر للمجلس البلدي وفق هذا القانون هو المتابعة.

البي في البند 1 من المادة 12 من القانون؟ لذا فإنتي أقدم بطلب توجيه كتاب الى ادارة الفتوى والتشريع للإفادة بالرأي القانوني بشأن الاستفسارات التالية: ما حدود ولاية المجلس البلدي على رقابة تنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بشؤون البلدية وفقاً لأحكام هذا القانون؟ وذلك على ضوء القوانين واللوائح المتعلقة بشؤون البلدية وفقاً لأحكام هذا القانون؟ وما جاء بالبند 1 من المادة 12 من القانون 2005/5 في شأن بلدية الكويت. وديباجة المادة المذكورة. هل يدخل ضمن اختصاصات المجلس البلدي مراقبة تنفيذ الأعمال الخاصة بالعمارة التي تديرها البلدية للقيام بأداء الخدمات للجمهور في إطار الخطة العامة للدولة والميزانية المعتمدة لها؟ وهل يدخل ضمن اختصاصات المجلس البلدي تأهيل وتصنيف وفق الشروط والضوابط التي تقررها البلدية،

خارجة عن نطاق المشروعية وتدخل في صميم اختصاص الجهاز التنفيذي؟ مع الأخذ بعين الاعتبار أن لوائح البلدية وحسب المادة 26 من القانون 2005/5 لا تصدر بقرارات وزارية إلا بعد موافقة المجلس البلدي عليها، وهنا يتبادر للذهن. تسأل فحوا.. هل يوافق المجلس البلدي على اللوائح والقرارات الخاصة بالبلدية وبناء عليه - تصدر القرارات الوزارية الخاصة بها ثم بعد ذلك يكون هناك مدعاة للقول ان المجلس البلدي لا يجوز له مراقبة تنفيذ هذه اللوائح كونها من صميم اختصاص الجهاز التنفيذي للبلدية؟ ومن هنا فإنه بات من الضروري أن تتم مخاطبة ادارة الفتوى والتشريع لتحديد تفسير قانوني واضح بمدى اعمال ذلك البند في قانون الجهاز التنفيذي وإن كان هذا البند بالنسبة لرقابة المجلس البلدي على الجهاز التنفيذي، وهل تلك الرقابة تكون

المجلس البلدي تطلب فيها توجيه كتاب الى ادارة الفتوى والتشريع لبيان الرأي القانوني بشأن حدود ولاية المجلس البلدي على رقابة وتنفيذ القوانين واللوائح. وقالت بوشهري في مذكرتها: نص البند 1 من المادة 12 من القانون رقم 5 لسنة 2005 في شأن بلدية الكويت على الآتي: يختص المجلس البلدي في إطار الخطة العامة للدولة والميزانية المعتمدة بالمسائل التالية: مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بشؤون البلدية وذلك وفقاً لأحكام هذا القانون. ما يعني أن للمجلس البلدي الحق في مراقبة أعمال الجهاز التنفيذي فيما يتعلق بالقوانين واللوائح الخاصة بشؤون البلدية وفقاً للبند 1 من المادة 12 المشار إليه أعلاه، وأنه يدخل في ذلك الإطار كل

الأشغال أكدت أنها لا تستطيع وقف قرارات التخصيص وأنها تحتاج الى قرارات تخصيص لهذه المواقع. وبينت أن اللجنة طالبت بضرورة أن تكون قرارات التخصيص مرفقة بدراسة للمردود البيئي توضح مدى ملاءمة الموقع المطلوب تخصيصه لهذا الاستعمال بالإضافة الى مخاطبة وزارة الأشغال لإيجاد بدائل عملية للاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة ثلاثياً بدلاً من تصريفها في البحر مع مخاطبة وزارة الأشغال لتزويد المجلس بعدد مجاري الصرف الصحي الموجودة وموقع كل مجرى مدعم بالإشراطات والمواصفات البيئية في كل موقع. وقالت ان اللجنة وافقت على إنشاء مبان إدارية لموظفي إدارة شؤون البيئة بمساحة 330متراً مكوّنة من أرضي وأول فقط. من جهة أخرى قدمت م.جنان بوشهري مذكرة الى رئيس

المجلس البلدي بالموافقة على تخصيص مواقع لردم النفايات في منطقة الجهراء وموقع آخر على الدائري السابع الجنوبي بمساحة 5 ملايين متر مربع بالإضافة الى الموافقة على تعديل قرار المجلس البلدي الخاص بموقع ميناء عبدالله ليصبح 2 مليون و500 ألف متر حيث أكد أعضاء اللجنة ضرورة إيجاد مناطق عازلة حول الموقع بمساحة 500 متر بحيث لا يتم استخدامه لأي غرض من أغراض الحفر والدفن



جنان بوشهري

## بوشهري تسأل عن حدود ولاية البلدية على رقابة وتنفيذ القوانين

وقالت رئيس لجنة البيئة في المجلس البلدي م.جنان بوشهري ان اللجنة ناقشت اقتراح عضو المجلس البلدي مني بورسلي بخصوص وقف تخصيص مجاري الصرف الصحي، مشيرة الى أن اللجنة عقدت ورشة عمل في السابق لمناقشة هذا الموضوع، مشيرة الى أن وزارة

## خلال اجتماعها اليوم برئاسة المطيري فنية البلدي تبحث لائحة أبراج الاتصالات وتطوير المصليات على الطرق السريعة



فرز المطيري

تبحث اللجنة الفنية في المجلس البلدي خلال اجتماعها صباح اليوم برئاسة فرز المطيري عدة مواضيع مدرجة على جدول أعمال اجتماعها رقم (2012/2) وأبرزها لائحة أبراج الاتصالات. وأوضح رئيس اللجنة فرز المطيري ان اللجنة ستناقش عدة مواضيع مهمة أيضا وهي (اقتراح العضو احمد الرشيد بشأن انشاء شارع فرعي جديد بمنطقة الربيعة بدلا من الشارع الموجود أمام المنازل بحيث يكون موازيا للشارع الرئيسي والاقتراح المقدم من العضو مانع العجمي بشأن

وقف ازالة السلالم الخارجية للقسائم السكنية التي تنوي لجنة ازالة التعديات على أملاك الدولة القيام بها وتخصيص موقع للمدينة الصناعية غرب البلاد (منطقة السالمي) وبمساحة 100 كيلومتر مربع). كما ستناقش اللجنة الاقتراح المقدم من العضو فرز المطيري بشأن تطوير المصليات الواقعة على الطرق السريعة ومشروع المخيمات الربيعية وفق نظام «B.O.T» (مشروع الربيع للسياحة والفنادق) ومشروع السوق المركزي للخضار والفاكهة بالصليبية.

## خلال حملة استهدفت التأكد من الاشتراطات الصحية بتوجيهات من الصباح

# بلدية الفروانية أزالت مخالفات المحال المخالفة في خيطان



إهمال في داخل أحد محال الأغذية



إغلاق أحد المحال المخالفة

أغلق فريق رصد ومتابعة المخالفات بفرع بلدية محافظة الفروانية 3 محال تعمل في مجال الغذاء بمنطقة خيطان وحرر عشرات المخالفات لتدني المستوى الصحي فيها ومزاولة العمل قبل الحصول على ترخيص صحي من البلدية التي جانب انتهاء ترخيص بعضها الآخر. في حملة نفذها الفريق برئاسة مدير إدارة التدقيق والمتابعة الهندسية م.سعيد العازمي الذي تم تشكيله مؤخرا بناء على توجيهات وتعليمات مدير عام البلدية م. أحمد الصباح، حيث تم خلال الحملة التي استهدفت عدداً من المحال الغذائية التأكد من وجود الاشتراطات الصحية الخاصة بممارسة النشاط المصرح به طبقاً للترخيص ومن حمل العاملين فيها للشهادات الصحية التي تثبت خلوهم من الأمراض المعدية.

وقد تم من مدير عام البلدية م. أحمد الصباح جهود مفتشي الفريق لتفانيهم وتصديهم لمختلف المخالفات والتجاوزات التي تم ضبطها على مدى يومين متتاليين، مؤكداً أن حملات الفريق متواصلة على قدم وساق حفاظاً على صحة المستهلكين وسلامتهم. وقال مدير إدارة التدقيق والمتابعة الهندسية م.سعيد العازمي في تصريح صحفي إن الفريق قام بعمليات مسح كاملة لمنطقة خيطان استهدفت التأكد من تراخيص البناء والصحية للمحال الواقعة بالمنطقة، مشيراً الى أن الحصى الأولية للحملة أسفرت عن غلق 3 محال غذائية وتحرير 89 مخالفة أغذية الى جانب 29 مخالفة إعلانات وعمل 4 تعهدات لتنفيذ الاشتراطات الصحية.

وأوضح العازمي أن الفريق تدرج تحت مهامه عدة نقاط رئيسية منها حصر جميع المباني والمحال المخالفة بالمنطقة وعمل محاضر المخالفات وتوجيه الإنذارات لإزالة جميع أسباب المخالفة خلال فترة الإنذار تجنباً لتحويلها الى القضاء والتأكد من استيفاء جميع المحلات الغذائية للاشتراطات الصحية بما فيها صلاحية المواد الغذائية التي جانب التأكد من الالتزام بالقوانين والمواصفات والمعايير التي تحرض عليها البلدية وتجنب التلاعب بالمواصفات الهندسية لكسب المزيد من الوحدات، مشيراً الى أهمية لجوء ملاك العقارات الى الجهات المختصة بالبلدية للحصول على التراخيص اللازمة لأي أعمال هندسية أو

إنشائية أو لتعديلات المطلوبة في أملاكهم بالشكل الذي يحفظ سلامة السكان طبقاً للأنظمة المعمول بها. من جهة أكد مدير إدارة التدقيق ومتابعة الخدمات البلدية بفرع بلدية محافظة الفروانية عمى خشان الحربي الذي أشرف على تنفيذ الحملات على ضرورة تشديد الرقابة على المنشآت الغذائية بأنواعها المختلفة وضمان الحفاظ على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين وفق أقصى الاشتراطات الصحية المتفق عليها بين تنفيذها وفق آلية تتركز على التحقق من مدى صلاحية المواد الغذائية المتداوله والمعرضة للبيع والمخزنة والتأكد من سلامة وصولها للمستهلكين مطابقة للاشتراطات الصحية.

وأضاف أن المخالفات التي تم تحريرها شملت فتح محل قبل الحصول على ترخيص صحي أو كونه منتهي الصلاحية والعمل وتشغيل عامل قبل الحصول على شهادة صحية وعرض وبيع مواد غذائية غير مطابقة للمواصفات وعدم التقيد بقواعد النظافة العامة والاشتراطات الصحية التي جانب مخالفات الإعلانات فيما تم إتلاف كمية من المواد الغذائية لعدم صلاحيتها للاستهلاك الآدمي. ودعا المطيري في ختام تصريحه جمهور المواطنين والمقيمين الى ضرورة التأكد من صلاحية وسلامة المواد الغذائية قبل عملية الشراء من مراكز البيع المختلفة ومراجعة أقرب مركز بلدية بالمنطقة في حال وجود أي شكوى في هذا الخصوص.

إشائية أو لتعديلات المطلوبة في أملاكهم بالشكل الذي يحفظ سلامة السكان طبقاً للأنظمة المعمول بها. من جهة أكد مدير إدارة التدقيق ومتابعة الخدمات البلدية بفرع بلدية محافظة الفروانية عمى خشان الحربي الذي أشرف على تنفيذ الحملات على ضرورة تشديد الرقابة على المنشآت الغذائية بأنواعها المختلفة وضمان الحفاظ على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين وفق أقصى الاشتراطات الصحية المتفق عليها بين تنفيذها وفق آلية تتركز على التحقق من مدى صلاحية المواد الغذائية المتداوله والمعرضة للبيع والمخزنة والتأكد من سلامة وصولها للمستهلكين مطابقة للاشتراطات الصحية.

## العازمي: شكلنا فريقاً لرصد المخالفات والحصى الأولية غلق 3 محال والمخالفات بالجمل

وأوضح العازمي أن الفريق تدرج تحت مهامه عدة نقاط رئيسية منها حصر جميع المباني والمحال المخالفة بالمنطقة وعمل محاضر المخالفات وتوجيه الإنذارات لإزالة جميع أسباب المخالفة خلال فترة الإنذار تجنباً لتحويلها الى القضاء والتأكد من استيفاء جميع المحلات الغذائية للاشتراطات الصحية بما فيها صلاحية المواد الغذائية التي جانب التأكد من الالتزام بالقوانين والمواصفات والمعايير التي تحرض عليها البلدية وتجنب التلاعب بالمواصفات الهندسية لكسب المزيد من الوحدات، مشيراً الى أهمية لجوء ملاك العقارات الى الجهات المختصة بالبلدية للحصول على التراخيص اللازمة لأي أعمال هندسية أو



الاشتراطات الصحية لا وجود لها



الفريق المشارك في الحملة

## ادخل السحب النهائي

ساعة الماس مرصعة بالكامل...  
اطقم الماس... وسيارات فاخرة

للاشتراك اتصل على  
**22272770**  
او قم بزيارتنا على الموقع التالي  
[www.alanba.com.kw](http://www.alanba.com.kw)